E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.5/1998/5
24 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة السادسة والثلاثون
١٠-٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

حلقة عمل الخبراء المعنيين بطرق وسبل تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من قلة المناعة

مذكرة من الأمين العام

١ - بت المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٧/١٩٩٦، في البنود الموضوعية من جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية في دوراتها المقبلة، وفي برنامج عمل متعدد السنوات لبحث المواضيع ذات الأولوية. وناقشت اللجنة مسألة القضاء على الفقر في دورتها الاستثنائية المعقودة في عام ١٩٩٦؛ ونظرت في موضوع العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة في دورتها العادية الخامسة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٩٧. وسوف تولي اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين، المقرر انعقادها في عام ١٩٩٨، الاهتمام بتعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم المحرومون وقليلو المناعة من الفئات والأشخاص وذلك بالنظر في المواضيع المحددة التالية:

(أ) تعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق تجاوب الحكومة، والمشاركة الكاملة في المجتمع، وعدم التمييز، والتسامح، والمساواة، والعدالة الاجتماعية؛

(ب) تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من قلة المناعة، وتحسين فرص العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛

(ج) العنف والجريمة ومشكلة المخدرات غير المشروعة وإساءة استعمال المواد، باعتبارها من عوامل الانحلال الاجتماعي.

* E/CN.5/1998/1.

97-35748 080198 130198

٢ - وقرر المجلس، في قراره ١٩٩٥/٦٠، أن ترسي لجنة التنمية الاجتماعية ممارسة فتح باب مداولاتها أمام الخبراء والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني لتعزيز تبادل كل ما يتصل بالتنمية الاجتماعية من معلومات وخبرات ومعارف وفهم. وأعاد المجلس كذلك، في قراره ١٩٩٦/٧، تأكيد الحاجة الى ضمان التشارك والتعاون الفعالين بين الحكومات والجهات الفاعلة ضمن المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين والفئات الرئيسية المحددة في جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ ومتابعة إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وكفالة مشاركتها في تخطيط الساسات الاجتماعية على الصعيد الوطني وصياغتها وتنفيذها وتقييمها.

٣ - وبالتالي، قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة، لدى التحضير للدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، ولاستجابة للنوايا المعلنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتنظيم حلقة عمل للخبراء معنية بطرق وسبل تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من قلة المناعة، عقدت في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٠ الى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وحضر حلقة العمل خبراء من جميع مناطق العالم ومراقبون عن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٤ - ويرد تقرير حلقة العمل في المرفق التالي.

---

(١) إضافة الى الشركاء الاجتماعيين (ممثلو النقابات وقطاعي الأعمال والصناعة)، فإن الفئات الرئيسية الأخرى التي حددها جدول أعمال القرن ٢١ هي النساء والأطفال والشباب؛ والسكان الأصليون؛ والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والأوساط المحلية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.

المرفق

تقرير حلقة عمل الخبراء المعنية بطرق وسبل تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من قلة المناعة، المعقودة في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من ١٠ الى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- المفاهيم والتعاريف	١ -٢٥	٤
	ألف - ما هي قلة المناعة؟	٢ -١٠	٤
	باء - لماذا نهتم بقلة المناعة؟	١١ -١٢	٦
	جيم - مَن هو قليل المناعة؟	١٣ -٢٥	٦
ثانيا	- الأسباب والنتائج	٢٦ -٣٠	٩
ثالثا	- السياسات والبرامج	٣١ -٨٤	١١
	ألف - التنوع والعمومية	٣١ -٣٣	١١
	باء - المبادئ الاستراتيجية	٣٤ -٦٩	١١
	جيم - أمثلة	٧٠ -٨٢	١٩
	دال - الحد من قلة المناعة عن طريق تعزيز فرص العمالة المتاحة للمجموعات والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة	٨٣ -٨٤	٢٣
رابعا	- أدوات وأولويات المتابعة	٨٥ -١١٠	٢٤
	ألف - البيئة الملائمة للحد من قلة المناعة	٨٧ -٩٢	٢٤
	باء - اتباع نهج استراتيجي طويل الأجل	٩٣	٢٧
	جيم - زيادة التعاطف	٩٤	٢٧
	دال - آليات للشراكة	٩٥ -٩٩	٢٨
	هاء - إعادة النظر في المسائل المتعلقة بالموارد	١٠٢-١٠٠	٢٩
	واو - تقييمات الأثر الاجتماعي	١٠٥-١٠٣	٣٠
	زاي - الفقر الشبكي	١٠٧-١٠٦	٣١
	حاء - الحد من قلة المناعة بتشجيع السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية	١١٠-١٠٨	٣١
المرفق	- قائمة المشتركين		٣٣

أولا - المفاهيم والتعاريف

١ - تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من قلة المناعة هما هدفان مهمان من أهداف المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي أوصى بحدول أعمال حافل بالأنشطة الرامية الى إحراز تقدم بشأن تحقيق هذه الأهداف. بيد أن الإجراءات المقترحة والمصطلحات المستخدمة لا تخلو دائما من الغموض. ومن شأن تقديم قدر من الإيضاح يفسر المصطلحات والمفاهيم أن ييسر المناقشة والاتفاق بشأن القضايا التي تقتضي الضرورة أن تولى اهتماما يتسم بالأولوية في حالات محددة على الصعيدين المحلي والوطني. وثمة مفهوم رئيسي يخضع لتفاسير مختلفة وهو "الضعف"، وبخاصة فيما يتعلق بمفهوم آخر هام وهو "الحرمان".

ألف - ما هي قلة المناعة؟

٢ - قلة المناعة جزء من حالة الإنسان، وربما يقول البعض أن مواطن قلة مناعتنا هي ما يجعلنا بشرا. ولا يخلو امرؤ من قلة مناعة، فحتى الذين يعيشون في أمن بدني ومادي يعيشون في خوف مما قد يصيبهم أو يصيب أقرب الأقربين إليهم. ولقلة المناعة درجات وظروف خاصة يتعين التصدي لها.

٣ - ومن الصعب سن تشريعات لسياسة عامة محددة بشأن حالة تمس الجنس البشري. وربما اعتبرت محاولة تخليص العامل من قلة المناعة مكافئ اجتماعي لتحسين النسل. ولكن بالرغم من أن البعض يؤيد تحسين النسل ربما عارض عدد أقل استخدام العلوم الطبية لتخليص العالم مما يصيب الصحة البدنية من ويلات. وبالمثل، فإن حقيقة أن مواطن قلة مناعتنا هي ما يجعلنا بشرا لا ينبغي أن تحول دون تركيزنا على النتائج المترتبة على قلة مناعتنا والتي يمكن تحاشيها، وغالبا ما تكون اجتماعية في تركيبها. ونحن بحاجة الى إقامة مجتمعات تستوعب مفهوم قلة المناعة وتحترم المرور بتجربة قلة المناعة وتمتص النتائج المترتبة على قلة المناعة بالتفهم المجتمعي والإجراءات ذات الصلة.

٤ - ويتعرض الناس في كل مجتمع - - بغض النظر عن وضعه الجغرافي، وتركيبه الاجتماعي، ونظامه السياسي والاقتصادي - - لمجموعة عريضة متنوعة من الأخطار. وربما نجم بعض هذه الأخطار عن أفعال الطبيعة، في حين تتسبب أفعال الإنسان في البعض الأخر.

٥ - والأخطار في أي مجتمع لا تتوزع بالتساوي بين عامة السكان؛ ومن ثم لا يتساوى الناس في تعرضهم لها. إذ يتعرض أفراد معينون وفئات معينة للخطر بدرجة تفوق غيرهم، مما يعزى الى خصائصهم الاجتماعية - الديمغرافية، أو مركزهم الاقتصادي، أو حالتهم البدنية أو العقلية، أو أسلوب معيشتهم، وما الى ذلك. وقلة المناعة حالة تتسم بارتفاع قابلية التعرض لأخطار معينة، إضافة الى انخفاض القدرة على حماية النفس أو الدفاع عن الذات ضد هذه الأخطار وانخفاض القدرة على مواجهة النتائج السلبية التي تنجم عندما تقع الأخطار.

٦ - ولا تظل قابلية التعرض للأخطار والقدرة على مواجهة نتائجها السلبية ثابتتين طوال العمر، بل تختلفان من مرحلة الى أخرى من مراحل الحياة. كما أن أنواع الأخطار قد تختلف وفقا للأوضاع والظروف. ولذلك، فإن قلة المناعة مفهوم متغير ونسبي، يتباين بمرور الوقت وباختلاف المكان.

٧ - وبما أن قلة المناعة تنشأ عن مصادر متعددة، يعاني أفراد معينون ومجموعات معينة من مواطن متعددة أو متراكمة لقلة المناعة. وهكذا، فإن بوسع المرء أن يفرق، على سبيل المثال، بين قلة المناعة الإيكولوجية (العيش في مناطق تزيد فيها نسبة الأخطار)؛ وقلة المناعة الكيهلية (بما في ذلك المركز) (الناجم عن عوامل من قبيل نوع الجنس أو العنصر أو المهنة أو الطبقة الاجتماعية)؛ وقلة المناعة المتعلقة بالدور (الناجم عن العلاقات التي لا يكون بوسع المرء أن ينسحب منها بيسر أو سهولة، من قبيل الزواج وحيازة العقارات).

٨ - إذن فقلة المناعة هي حالة نادرا ما تكون ذات بعد واحد. ولقد تم تحديد ثلاثة أبعاد على الأقل لقلة المناعة:

(أ) بعد الخطر، وينظر إليه من حيث خطر أو احتمال أكبر يتعلق بوقوع ضحية، وينطوي على زيادة احتمال وقوع الأشخاص قليلي المناعة ضحايا عن غيرهم من الأشخاص؛

(ب) بعد الحالة العقلية ويجعل قليلي المناعة أكثر خوفا من غيرهم من الوقوع ضحايا ومن النتائج المترتبة على ذلك؛

(ج) بعد الأثر، وينظر اليه من حيث الأثر المحتمل المترتب على الوقوع ضحية، بمعنى أنه كلما زادت قلة المناعة، كلما زادت قوة أو شدة خطورة الأثر.

٩ - وبالرغم من أن قلة المناعة والحرمان غالبا ما تستخدم كمترادفين، إلا أنهما متميزان. فبتعبير "الحرمان" نشير الى جميع الفئات التي تواجه عقبات هيكلية (أي عقبات ينشئها المجتمع) تعترض إمكانية الحصول على الموارد والمزايا والفرص. وتنشأ تلك العقبات من علاقات القوة الموجودة في جميع المجتمعات والقيمة النسبية التي يوليها المجتمع لكل فئة. وقد تختلف الآثار بالنسبة لأي فئة حسب السياق المجتمعي، ولكن النتيجة في جميع الحالات هي زيادة قلة المناعة للفقر والاضطهاد والاستغلال. وقد تؤثر أيضا في تفاقم مواطن قلة المناعة الأخرى، حيثما وجدت. والأسباب الهيكلية الكامنة وراء الحرمان تشمل العنصر، والأصل العرقي، ونوع الجنس، والدين، والمنشأ الأصلي أو القومي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي.

١٠ - ولقد انقضى أوان اقتصار التركيز على الوضع الاقتصادي كوسيلة للحكم على مدى وجود الحرمان. فبالرغم من أن الأشخاص قليلي المناعة أو الفئات قليلة المناعة هم أيضا محرومون وبصورة متكررة، كما

أنهم قليلي المناعة بصفة خاصة في أغلب الأحيان لأنهم من المحرومين، فإن الكثير منهم قد يكونوا قليلي المناعة دونما حرمان اقتصادي، فعلى سبيل المثال، قد يكون المهاجرون الموسرون والمسنون الأغنياء والنساء الناجحات، بالرغم من أنهم غير محرومين اقتصاديا قليلي المناعة لشتى أشكال الاضطهاد أو التمييز أو الاستغلال.

باء - لماذا نهتم بقلة المناعة؟

١١ - من الأمور الهامة بالنسبة لرفاهية المجتمع وتماسكه اتخاذ تدابير لحماية جميع أفراده من الأخطار التي يواجهونها في مختلف مراحل حياتهم وللتغلب على أوجه الحرمان التي تواجههم بسبب الافتراضات القائمة على نوع الجنس أو بسبب انتمائهم الى عنصر معين أو طبقة أو فئة معينة. وحينما تفرض الظروف على الأفراد أن يصبحوا عبئا على أسرهم ومجتمعاتهم، تتضح الخسار التي يتكبدها المجتمع. وحينما لا يتمكن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة فإنهم لا يكونوا وحدهم الخاسرين بل ان المجتمع يكون خاسرا أيضا. فالأفراد والمجتمع يصبحان أقوياء حينما يساهم الجميع بأقصى قدر ممكن من إمكاناتهم، ولكن في نهاية الأمر، لا بد من الحكم على أي مجتمع من سلوكه تجاه من يعيشون في أوضاع تتسم بأكبر قدر من قلة المناعة ومن العوائق التي يضعها لتحول دون مشاركة الأفراد والفئات بصورة تامة في حياة مجتمعهم المحلي.

١٢ - إن العدالة الاجتماعية تقتضي وضع حلول للقضاء على جميع أشكال الحرمان. ويقتضي الوئام الاجتماعي والوصول بإمكانات كل فرد الى أقصاها وضع سياسات عامة واتخاذ تدابير واتباع سبل ترمي الى الحد من قلة المناعة وتعزيز حماية قليلي المناعة.

جيم - مَن هو قليل المناعة

١٣ - بالمستطاع ربط قلة المناعة بمراحل محددة من العمر تنطوي على أخطار متأصلة في فترات العمل المختلفة. وينطوي مفهوم الخطر، الذي يرتبط بقلة المناعة، على قابلية فرد ما للتأثر بعوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية، وعلى احتمال كبير بأن تتسبب تلك الأخطار في إيجاد مشاكل في مختلف ظروف الحياة وبالتالي، فإن قلة المناعة تعالج النمو الشخصي وتؤدي الى حرمان الفرد، ذكرا كان أو أنثى، من بيئته الراهنة واحتمالات المستقبل.

١٤ - وبالرغم من صعوبة دقة تحديد حدود العمر الفاصلة بين مراحل الحياة، فلدواعي هذا التقرير، تنطوي فترات محددة معينة على أخطار بعينها، وهي فترات ما قبل الولادة؛ والولادة وما بعد الولادة؛ والرضاعة؛ والطفولة؛ والمراهقة والشباب؛ والبلوغ؛ وكبر السن.

١٥ - وتنجم أخطار ما قبل الولادة بصورة أساسية عن معارف الوالدين ووضعهما وأحوالهما، وتتعلق بصفة خاصة بصحة الأمهات وتغذيتهن وما يتبعن من عادات في أثناء الحمل.

١٦ - ويمر الإنسان عند الولادة، بتجربة فترة من أشد فترات الحياة حرجا. ومن الضروري توفير العلاج السليم للأمهات والأطفال في أثناء هذه الفترة للوقاية من الإصابة بعاهات عدة. وفي أثناء فترة ما بعد الحمل، من الضروري توفير جو من الرعاية. وبالمستطاع أيضا أن يسفر الفحص والتدخل في وقت مبكر عن الحد من أخطار حالات النقص أو التعويض عنها، مما يساعد في الحيلولة دون الإصابة بمرض أو بعاهة ما. وفترة الرضاعة هي فترة حرجة الى أقصى حد، ففيها مظاهر النمو البدني والعاطفي والإدراكي. كما يعد الافتقار الى الحفز أو العاطفة، فضلا عن سوء التغذية أو الهجر أو إساءة المعاملة أو الإهمال، عوامل خطر جاد يمكن أن تؤدي الى وقف النمو أو الى الحرمان الذي لا يمكن التخلص منه في المستقبل.

١٧ - والأطفال عرضة لمصادر توتر داخلية وخارجية شتى، حيث يعتبر سن الثلاث سنوات فترة حرجة بصفة خاصة. وقد يميز الأطفال في حالات خطر مختلفة، بمن فيهم الأطفال المودعون في مؤسسات أو المهجورون أو الأطفال الذين يعولون أنفسهم في الشوارع. وبالرغم من أن أولئك الأطفال غالبا ما يولدون لأسر في وضع اجتماعي واقتصادي أدنى، فإن المخاطر ذات الصلة بإساءة المعاملة البدنية والعقلية للأطفال، وبعض أنواع الهجر أو الإهمال، يمكن وجودها في أسر من جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

١٨ - ويمكن أن تكون فترة المراهقة نقطة تحول في الحياة حينما تترتب على القرارات والأفعال المتخذة فيها آثار بليغة بالنسبة للمستقبل. وفي أثناء هذه الفترة من الحياة، تشمل الأخطار انعدام الأمن الناجم عن تفكك الأسر؛ والافتقار الى أطر كافية لتحديد هوية الذات أو الأسانيد والافتقار الى إمكانية الحصول على خدمات صحية وتعليمية جيدة؛ والأخطار التي تفرضها الذات فيما يتعلق بتجريب تعاطي الخمور أو المخدرات. وربما اكتسب ضغط الأنداد والحاجة الى القبول أهمية مبالغا فيها كما أنهما قد يؤثران في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتصرف وبتشكيل العلاقات فيما بين الأجيال. كما أن حالات الحمل غير المرغوب والدعارة هي من بين الأخطار الرئيسية الأخرى التي تتعرض لها هذه الفئة من العمر.

١٩ - وهناك أخطار كثيرة تظهر في فترة البلوغ، حينما يتأهب الفرد لتكوين أسر وتحمل المسؤوليات الأسرية وغير الأسرية، بما في ذلك العمل. ومن بين الأخطار الشائعة أو السائدة صعوبة الحصول على مسكن ملائم وعمالة ملائمة، والعنف الأسري.

٢٠ - ويمكن أن يجلب كبر السن أخطارا كبرى، من قبيل تدهور الصحة، والهجر من الأسرة، والإيداع في مؤسسات، والعزل، وعدم القدرة على القيام بدور اجتماعي له مغزاه. وحتى في البلدان التي دُرج فيها على أن يتمتع كبار السن باحترام وتأثير كبيرين، يواجه كثير من كبار السن الآن مواقف لا تتوفر فيها لأسرهم الموارد السكنية والاقتصادية الكافية لرعايتهم.

٢١ - ومن شأن الجمع بين أي من مواطن قلة المناعة المتصلة بالسن وبين حالات أخرى، من قبيل الإعاقة أو الانتماء الى مجموعة أقلية، أن يسفر عن تراكم الأخطار، التي يمكن أن تؤدي بدورها الى المزيد من التمييز والعزل. وتترتب على تراكم الأخطار آثار تتجاوز المقصود من السياسات العامة الرامية الى التصدي لأي موطن من مواطن قلة المناعة، وبالمثل، فإن من شأن الفقر أو الصعوبات الناجمة عن التحول أو التكيف الاقتصادي، حينما يتم الجمع بينها وبين مواطن قلة المناعة المتصلة بالسن، أن يزيد من حجم الأخطار التي يواجهها الناس، لأنها تحد من الخيارات المتوفرة لهم، الأمر الذي قد يؤدي الى تفاقم قلة مناعتهم.

٢٢ - وتعاني المرأة، مثلما تعاني فئات اجتماعية شتى، من الحرمان الهيكلي الناجم عن طبيعة المجتمعات التي تعيش فيها، والتي تؤدي الى تفاقم مواطن قلة المناعة وذلك بمنعهم أو حرمانهم من الموارد والمزايا والفرص والحد من قدراتهم على تحقيق سبل رزق مستدامة. ومع استمرار الأدوار والمسؤوليات القائمة على أساس نوع الجنس في تحريم الخيارات المتاحة للمرأة في معظم الأماكن، فإنها في خطر بالغ وتستحق اهتماما خاصا. وإضافة الى ذلك، يمكن تحديد فئات اجتماعية تشمل ما يلي: الأقليات العرقية والدينية؛ والسكان الأصليون؛ واللاجئون والمشردون؛ والمهاجرون والعمال المهاجرون القانونيون منهم وغير القانونيين، وأفراد الأسر المتروكون؛ والسجناء والمجرمون السابقون؛ ومدمنو المخدرات والمدمنون السابقون؛ وواضعو اليد على الممتلكات العامة وأطفال الشوارع؛ ومن يعيشون في فقر مدقع؛ والعمال الريفيون الذين لا يمتلكون أراض.

٢٣ - وفضلا عن ذلك، يواجه من يوجدون في مواقف قلة مناعة خطرا كبيرا جدا بأن يصبحوا ضحايا لأنواع عنف شتى، داخل الأسرة وخارجها. والعنف تتعرض له النساء والأطفال والمعوقون وكبار السن وغيرهم.

٢٤ - وقلة المناعة لا تقتصر على الأفراد والفئات، وإنما يمكن أن تمتد أيضا لتشمل المجتمعات المحلية، بل والبلدان. فعادة ما تمر تلك المجتمعات المحلية بأوضاع هيكلية مناوئة توجد درجة عالية من قلة المناعة بالنسبة لأفرادها. فالصعوبات الاقتصادية التي يواجهها مجتمع أو بلد ما ربما تتواكب مع مستوى منخفض من الموارد العامة، ومن ثم تنخفض التحويلات الاجتماعية، مما يتسبب في تفاقم قلة المناعة الاقتصادية وقلة المناعة الاقتصادية في مجتمع ما تأتي نتيجة للجمع بين عوامل، نذكر بعضا منها بإيجاز فيما يلي:

(أ) قلة فرص العمالة، مما يسفر عن عدم الاستفادة من طاقات العمل على نحو منتج، ومن ثم عدم تمكنها من إدرار دخل كاف؛

(ب) انخفاض الدخول المتأتية من العمل المتوفر، بسبب انخفاض الإنتاجية أو بسبب طبيعة البيئة الاقتصادية، مما يؤدي الى "سعر صرف" ردئ بين العمل والدخل ويؤدي الى حالات لا يحقق فيها حتى العمل المضني لفترات طوال الحد الأدنى من الدخل؛

(ج) انخفاض مستويات تحويلات الموارد العامة لأفراد معينين في المجتمع وللمجتمع ككل. وربما لا يوفر نظام الضمان الاجتماعي الحد الأدنى من التغطية لمن هم معرضون للخطر، أو ربما لا تكون تعويضات البطالة، والمعاشات التقاعدية، والمزايا الاجتماعية، وبدلات الأطفال والأسر كافية لتلبية احتياجات الناس؛

(د) انخفاض الاستثمارات العامة في البنية الأساسية، مما يهدد الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع كما يهدد الاتصالات بالعالم الخارجي؛

(هـ) عدم قدرة المجتمع داخليا على تعبئة موارده الداخلية (بما في ذلك القوى العاملة والموارد الطبيعية) التغلب على المشاكل الاقتصادية الهيكلية؛

(و) ندرة الموارد الطبيعية أو عدم القدرة على كفاءة استغلال الموارد المتوفرة؛

(ز) المهارات التعليمية والتدريبية والمهنية التي عفا عليها الزمن، والتي حينما تتراكم على مستوى المجتمع تسفر عن الافتقار الى المبادرة والابتكارات الاقتصادية.

٢٥ - وربما تسفر قلة المناعة الاقتصادية على صعيد المجتمع عن نزاعات اجتماعية وعرقية داخلية يمكن أن تزيد من تقليل احتمالات التنمية. وبصورة عامة، يؤدي انخفاض درجة التكامل والتعاون في المجتمع الى زيادة سوء الحالة السلبية أصلا والمجتمعات القليلة المناعة اقتصاديا قد توجد في جميع البلدان، بالرغم من أنها أكثر شيوعا في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ثانيا - الأسباب والنتائج

٢٦ - يؤدي الترابط بين التاريخ والسياسة والاقتصاد في العالم الى تعرض بعض المناطق والبلدان لحرمان هيكلي، مما يزيد من قلة مناعة سكانها أمام قوى من قبيل العولمة، وتحرير الأسواق، والاستعمار الثقافي.

٢٧ - ولا يزال هناك تصور مفاده أن التدابير الاقتصادية -- من قبيل التقدم التكنولوجي والتصنيع والتحديث -- تمثل التقدم، بالرغم من التكلفة الاجتماعية الباهظة، بما فيها الانحراف والعزلة، وتفتيت النسيج الاجتماعي والثقافي التقليدي؛ مما أدى الى اتساع نطاق التشريد. ولقد شهدت أماكن كثيرة عملية إضعاف القاعدة الثقافية، إن لم يكن القضاء السافر عليها، الأمر الذي جرد الأفراد والفئات من شبكات الأمان والشبكات الاجتماعية التقليدية وتركهم معرضين بالاستغلال. فقد أنشئت وظائف على حساب حقوق العمال؛ وأدى تهميش المرأة الى انتشار الفقر بين الإناث وأسفر فرض هياكل ذات مستويات إدارية متدرجة تحرض السكان الأصليين بعضهم ضد بعض، عن وجود "عالم رابع" في بعض المجتمعات. وقد اضطر العمال، للبحث عن عمل، الى ترك ديارهم وأسرهم سعيا وراء العمل في بيئات أجنبية، وأحيانا معادية. وقد أجبر

تفشي جرائم العنف معظم البلدان على إنفاق أموال على حبس المجرمين تفوق ما ينفق على اتخاذ تدابير وقائية بالمساهمة في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وربما كانت السخرية الكبرى هي المبالغ الباهظة المستثمرة في استراتيجيات محاربة الجريمة وفي برامج التأهيل الاجتماعي للمدمنين والمجرمين، في الوقت الذي أصبحت فيه تجارة المخدرات مترسخة في أعلى مستويات الأعمال التجارية الدولية وأكثرها قبولا.

٢٨ - ويجادل كثيرون بأن عدم المساواة المتأصل في نموذج التنمية السائد حاليا هو السبب الرئيسي في التدهور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تشهده مجتمعات كثيرة، وأنه سبب زيادة قلة مناعة كثير من الفئات الاجتماعية. فهم يتصورون عنف هيكلي تفرضه الحكومات -- عن قصد أو عن دون قصد -- على الفئات المحرومة التي لا تحتاج الى شهادة دكتوراة في الاقتصاد لمعرفة أن الفقر قد زاد وأن مستويات المعيشة قد انخفضت. ولقد أعطت نماذج التنمية المهيمنة القائمة على الاعتداد العرقي شكلا للمؤسسات الإنمائية تنمية ضارا بواقع البلدان النامية. فقد تبنت التنمية، كما تمارس، طريقة لتصوير الحياة الاجتماعية على أنها مشكلة تقنية ومسألة تتصل بقرار رشيد وإدارة رشيدة تستند الى تلك الفئة من الناس -- أي أخصائيي التنمية -- الذين يقال إن معرفتهم التخصصية تؤهلهم للقيام بتلك المهمة. وهكذا، لم ينظر الى التغيير على أنه عملية تمتد جذورها الى تفسير تاريخ كل مجتمع وتقاليده الثقافي. وسعى أخصائيو التنمية الى استنباط آليات واجراءات لجعل المجتمعات ملائمة لنموذج قائم سلفا يجسد هياكل ووظائف الطابع العصري. ونقطة الخلاف هي أن البلدان النامية ينظر اليها كلية من خلال الأنماط الغربية للمعرفة والسلطة، بحيث بدأ كثير من مواطنيها في قبول واستيعاب وصف بلدانهم بـ "المتخلفة"، الذي يحمل معنى كونهم جهلة لا رجاء فيهم، ويلغي صلاحية ثقافتهم واستراتيجياتهم الأصلية كوسيلة تمكنهم من مواجهة تحدياتهم.

٢٩ - ويحول عزل الأوضاع الاقتصادية عن سياقاتها الاجتماعية والثقافية دون وضع تصور شامل للتنمية. فعزلها يهمش ويهدم التقاليد الاجتماعية والثقافية التي هي أساس القيم والسلوكيات في المجتمع، ويؤثر في التشريعات والسياسات العامة. وما زال الاعتماد على الاقتصاد واللمحات الاقتصادية الاحصائية للعسر المجتمعي يفضي الى أشكال ورسومات بيانية مروعة، دون وضع وجوه شاخصة وراءها. كما أنه لا يكشف مستوى المعاناة البشرية الذي تسببه السياسات العامة غير الملائمة والبرامج المفككة. وتتسم الأبعاد الاجتماعية والثقافية لقلة المناعة بالأهمية الحاسمة بالنسبة لتمتع الأفراد والسكان بحقوق الإنسان الأساسية. فعلى سبيل المثال، تؤدي التصرفات والأحقاد والسياسات العامة والتشريعات والممارسات المهنية والمؤسسية التي تحول دون الاندماج والتكامل والمشاركة على نحو كامل في المجتمع الى زيادة درجة التمييز، مما يزيد من تفاقم قلة مناعة الأفراد والجماعات.

٣٠ - ويقلل استبعاد الأفراد أو الفئات استثمارات رأس المال البشري ويحرم المجتمع من بعض المعارف والخبرات والتصورات والحلول التي ربما وسعت نطاق القدرات الخلاقة وقدمت حلولا جديدة للتحديات المجتمعية. وإضافة الى ذلك، يؤدي الاستبعاد الى تغذية الشعور بالاضطهاد المجتمعي، والتجزئة، وعدم الثقة، وتهديدات الأمن الشخصي والمجتمعي والقومي والرفاهية. وفضلا عن ذلك، فإنه يهدد الحقوق الجوهرية

الأساسية في الحياة والتنمية والمشاركة الكاملة والشاملة والتكامل الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فإن استبعاد النساء والأشخاص ذوي العاهات لا يحول دون مشاركتهم فحسب، بل يحرم المجتمع أيضا من المساهمة الكاملة والغنية لخبرات متنوعة. وإضافة الى ذلك، فإن حرمان الأطفال والشباب من التعليم اللازم والملائم يوقف النمو الخلاق والتنمية لدى قطاع كبير من المجتمع ويعرض للخطر الأهداف المرجوة الطويلة الأجل والتجدد الناجع للمجتمعات.

ثالثا - السياسات والبرامج

ألف - التنوع والعمومية

٣١ - أقرت حلقة العمل في بداية مداولاتها بتنوع الحالات الموجودة في البلدان المختلفة، ومن ثم بعدم استصواب مناقشة حلول تفصيلية، أو خاصة بكل بلد، لمشاكل قلة المناعة إلا باعتبارها أمثلة. ولذلك انصب التركيز الرئيسي للمناقشات على عدد من المبادئ العامة ذات الأهمية العالمية أو واسعة النطاق.

٣٢ - وأحد تلك المبادئ هو أن فكرة التنمية لا بد أن تكون أعم من مجرد التنمية الاقتصادية. وينبغي ألا يكون الغرض من التنمية هو زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فحسب، وإنما تحقيق ذلك مع التحسين المباشر للأحوال الاجتماعية، بما في ذلك الحد من قلة المناعة وآثارها وتعزيز العدالة الاجتماعية. وبعبارة أخرى، لا بد أن يدور هدف السياسة الإنمائية حول محور إنساني، بحيث توضع الاقتصادات في خدمة البشر، وليس العكس، من أجل بلوغ مجتمعات تقدر كرامة الإنسان وتحميها وتعزز التنمية المستدامة.

٣٣ - ومع أن التعرض المباشر للفقر قد يكون محدودا بظروف وأماكن وفترات زمنية معينة، وتكون عواقبه وتأثيراته عامة، فعندما يبلى شخص بالعيش في فقر، يكون الجميع معرضين للخطر. ولذلك، بينما قد تكون برامج مكافحة قلة المناعة خاصة بكل حالة، يكون التعريف والتحليل العام شاملين. وهناك إمكانيات ومواطن قوة للربط الشبكي في القبول بعمومية قلة المناعة.

باء - المبادئ الاستراتيجية

١ - نهج حقوق الإنسان

٣٤ - يمكن تنمية مجتمع شامل من خلال وضع وتنفيذ سياسات تنهض بالتكامل الاجتماعي على أساس إطار اجتماعي معين يمكن أن يطلق عليه اسم إطار حقوق الإنسان أو إطار الشمول. وهو أيضا مجتمع يحترم حقوق أفراده في الحياة وفي التنمية وفي المشاركة الكاملة.

٣٥ - وقد بدأ التسليم بنهج حقوق الإنسان بوصفه معيار الشرعية بالنسبة للنظم السياسية ووسيلة لتشكيل السياسات العامة. ويعني الشمول أن السياسات والبرامج والخدمات الاجتماعية ينبغي أن تنظم وتخطط وتطور أو تطوع بطريقة تجعل بالإمكان تنمية جميع المواطنين تنمية كاملة في إطار من الحرية والاستقلال والتوافر التام لفرص الحصول على الخدمات الأساسية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تكون الخدمات أقل تجزئة وانفصالا عن بعضها (أي أن تكون شاملة)، ومتمركزة في المجتمع المحلي وتتيح اشتراك الناس في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

إطار القيم

٣٦ - يتضمن إطار القيم مجموعة من القيم والمبادئ الاستراتيجية التي تركز الاهتمام على الأساسيات التي تؤثر على السكان وهي: احترام الحق في الحياة والتنمية؛ واحترام قيمة الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية؛ واحترام قيمة الاختلافات بين البشر وتنوعهم؛ واحترام الهويات الشخصية والثقافية، في إطار يعبر عن المعايير العامة للرفاه؛ وقيمة الأخلاقيات، سواء بالنسبة للأفراد أو في محيط مهني أو مؤسسي؛ وقيمة التضامن؛ وقيمة الشبكات التي توفر الدعم للأفراد، مثل الأسر أو منظمات المجتمع المحلي؛ وقيمة المعارف والخبرات الأصلية.

المبادئ

٣٧ - تكون المبادئ الاستراتيجية على النحو التالي:

(أ) أن يكون الرفاه الاجتماعي للمواطنين شاغل البلد وليس شاغل الحكومة القائمة فحسب: أي أن ترسم الأولويات والسياسات وتنفذ بحيث تغطي فترات تمتد بعد فترة بقاء حكومة أو إدارة بعينها؛

(ب) أن تنصب السياسات على تحقيق مصالح الناس باعتبارهم موضوع الحقوق لا هدفها، مع وضع هذه المصلحة فوق أي اعتبار للفوائد المنتظرة من التكاليف أو أي مصلحة قطاعية معينة؛

(ج) أن تهدف السياسات الى تقوية الشبكات والمنظمات في المجتمع المحلي، اعترافا بالدعم الأساسي الذي يمكنها أن تقدمه؛

(د) أن يكون رائد إجراءات السياسة الاجتماعية، حتى على المستوى المحلي، هو الرؤية الشاملة (استنادا الى شعار "رؤية عامة/إجراء موضعي")؛

(هـ) التأكيد على التواقف، بإعطاء قيمة خاصة لهذه العلاقة المتبادلة، والربط والتنسيق بين ثلاث جهات فاعلة في المجتمع، هي: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أو القطاع التطوعي؛

(و) إشراك منظمات المجتمع المدني، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي، على نحو فعال في رسم وتنفيذ السياسات وفي رصدها وتقييمها.

٣٨ - ويتضمن تنفيذ هذا الإطار إنشاء أفرقة لصنع السياسة تتألف من مسؤولين حكوميين، ومهنيين مستقلين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وأعضاء القطاع الخاص، وممثلي المنظمات الحكومية الدولية، تشترك في تحديد الاحتياجات والمشاكل، وفي تحديد الأولويات والاستراتيجيات والإجراءات، وفي تنفيذها وتقييمها. ويكون التركيز على وضع استراتيجيات لا مركزية أساسها المجتمع المحلي تتيح اشتراك مختلف جهات المجتمع الفاعلة. ويصبح الجميع شركاء وينمون ويعملون معا من أجل التوصل الى نتائج تحقق التوازن بين احتياجات ومسؤوليات الفئات المختلفة، في إطار من حقوق الإنسان والشمول. وسيكون لكل جهة فاعلة دور مختلف ومسؤولية مختلفة في المراحل المختلفة من العملية.

٣٩ - وستكون المنظمات التطوعية والتنظيم الاجتماعي المؤلف من أعضاء المجتمع المحلي والأسر أفضل من يمثل احتياجاتها ومصالحها الخاصة بها. وتقع على الحكومات مسؤولية وضع السياسة العامة وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة؛ ويوفر المهنيون الدراية الفنية؛ ويكون القطاع الخاص مسؤولا عن توفير الموارد والأماكن اللازمة للتنمية. وتعتمد العملية، من أجل نجاحها، على الاعتراف والاحترام المتبادل والحكمة والقواعد التي تدعم الحاجة الى تحقيق التوازن في نظام تعتبر كلها جزءا منه.

٤٠ - ومن المخاطر المرتبطة بهذه العملية هي ألا تحترم واحدة أو أكثر من الجهات الفاعلة "قواعد اللعبة". وتنبع مخاطرة أخرى من السرعة التي تتقدم بها العملية: فعندما تكون أسرع مما ينبغي، قد تتزعزع القيم أو الواقع الاجتماعي دون إتاحة الوقت اللازم لعملية التحول والتفهم الضرورية. وأخيرا، هناك خطر أن تأخذ مصالح المؤسسات والشركات الأسبقية على مصالح الأشخاص الذين يفترض أنها تخدمهم.

٢ - مبادئ استراتيجيات الصمود على مستوى المجتمع المحلي

٤١ - بعد أن سعت البلدان، أو انساقت، الى الاندماج بشكل أوثق في اقتصاد السوق العالمي خففت عدة تطورات حدثت على الصعيد المحلي أو على مستوى المجتمع المحلي مما كان بالنسبة للكثيرين تحولا صعبا ومسببا للتمزق. ومع إدراك أن نجاح بعض البلدان في الاندماج في الاقتصاد العالمي سيستغرق وقتا أطول مما كان يظن من قبل، بدأ إيلاء مزيد من الاهتمام لتدابير تتخذ على مستوى المجتمع المحلي لإيجاد موارد رزق من خلال آليات غير مرتبطة بالسوق. وهذا يعني أساسا شيئين:

(أ) تحسين قدرات الناس على استخدام عملهم ومواردهم الطبيعية في انتاج جزء من السلع والخدمات التي يحتاجونها، لغرض استهلاكهم هم مباشرة. وقد أصبحت مجتمعات محلية كثيرة معرضة نتيجة لتغير مفاجئ في استراتيجيات معيشتها التقليدية، ويتعين مساعدتها على وضع استراتيجيات جديدة للتغلب على التغيرات وتقرير كيفية التفاعل - من خلال العمل أو المقاومة أو التكيف - مع البيئة الجديدة. وكثيرا ما ينطوي هذا على عملية تعلم جماعية لا فردية. فكثيرلا ما يُلجأ الى القيام بأنشطة

مدرة للدخل، ولكن هناك أنشطة أخرى مدرة للرفاه وغير مرتبطة بالسوق ينبغي النظر في القيام بها أيضا. إذ يمكن لموارد محلية محدودة النطاق، وليست جذابة بالمرة لأنشطة الأسواق، أن تسهم، بدعم إضافي، في إيجاد موارد رزق مستدامة؛

(ب) تحسين قدرات الناس من خلال عمل المجتمع المحلي، على إقامة بنية أساسية اقتصادية واجتماعية (طرق وشبكات ري ومدارس) وجعل ذلك المجتمع قادرا على تفادي الصراعات الاجتماعية والاستغلال. وتقتضي التنمية القائمة على المجتمع المحلي استخداما أفضل للموارد الشحيحة المتاحة من خلال تحويلات من الحكومة المركزية. إذ يمكن لتلك المجتمعات، عن طريق إضافة مواردها الخاصة، أن تزيد الأثر الإنتاجي لتلك التحويلات زيادة كبيرة. وهكذا لا تعد الأشغال المجتمعية والأشغال العامة وسائل لإيجاد فرص عمل فحسب، وإنما أيضا وسائل لزيادة قدرات المجتمع ورفاهه.

٤٢ - وفي هذا الإطار، ينظر الى تنمية القطاع الخاص على أنها سبيل أكثر تنوعا: فإلى جانب صاحب العمل التقليدي في القطاع الخاص، يمكن لترتيبات أخرى أن تسهم في التنمية الاقتصادية للمجتمعات، بما في ذلك العمل الحر، والتعاونيات والشركات المملوكة للعاملين. ويعتبر ما يسمى "القطاع الثالث" لا مجرد شيء مستقل عن الاقتصاد، وإنما يعتبر أيضا عاملا هاما في تحسين الوضع الاقتصادي.

٤٣ - وينبغي أن تعتبر أيضا التنمية على مستوى المجتمع المحلي جزءا من عملية تطور للحكم المحلي، تجعله أكثر شفافية وأكثر اعتمادا على المشاركة وموضع مساءلة أكبر.

٣ - نهج متكامل أو شامل

٤٤ - ينبغي لدى وضع السياسات إيلاء الاهتمام أيضا لجعل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية أكثر مودة لمن لهم احتياجات خاصة بهم، وليس فقط لإعداد الأفراد للتعامل مع المجتمع وأداء الأعمال فيه وزيادة مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وترد أدناه أمثلة موجزة لكيفية انطباق هذا المبدأ على ثلاث فئات ـ المعوقون، والمرأة، والشباب.

٤٥ - إن إدماج المعوقين في مكان العمل لن يتحقق بمجرد توفير التدريب الملائم على الأعمال الموجودة ما لم تصحب التدريب بعض التدابير التي تجعل مكانا ميسورا أمام المعوقين ومهيأ لهم، وتبين لأصحاب الأعمال مزايا توظيف عاملين معوقين.

٤٦ - ومن أجل تسهيل دخول المرأة سوق العمل، قد لا يكفي تدريبها على الأعمال المتاحة؛ فقد يكون من الضروري في بعض الأحيان تطويع ظروف العمل لاحتياجات الأمهات العاملات وذلك بأمور منها اعتماد تشريع على الصعيد الوطني يشجع وضع برامج للعودة الى العمل وتطويع ظروف العمل لاحتياجات الأسرة. ويعد تقاسم العمل ومرونة ساعات العمل خطوتين في ذلك الاتجاه. وينبغي أن يشجع جميع المعنيين إجراء بحوث حول أفضل السبل لتنفيذ تلك البرامج.

٤٧ - ويمر الشباب في معظم البلدان ببطالة يزيد معدلها مرتين الى أربع مرات عن المتوسط القومي. ومن أسباب الفوارق الكبيرة أن الملتحقين الجدد بالقوة العاملة يواجهون صعوبة في العثور على أعمال في ميادين تخصصهم أكبر من التي يواجهها المندرجون في القوة العاملة بالفعل. ولذلك، من الضروري لتقليل الفارق أن يتم، أولا، إقامة سوق للعمل، من خلال خدمات التوظيف العامة والخاصة وبوسائل أخرى لإطلاع الملتحقيق الجدد بالقوة العاملة على فرص العمل المتاحة. ثانيا، قد تكون هناك حاجة الى تطويع النظام التعليمي للاحتياجات الاقتصادية للسوق من أجل جعل نوع التعليم المقدم متصلا بالطلب الراهن على العمل. وأنسب طريقة للقيام بذلك هي من خلال عملية لتخطيط استغلال الموارد البشرية توضع فيها تقديرات للعرض والطلب في مجال العمل لسنوات مقبلة.

٤٨ - وأخيرا، ينبغي وضع سياسات وبرامج تشجع الشباب على دخول ميدان العمل الحر وممارسة مواهبهم في إقامة المشاريع. فدخول مجال العمل الحر لا يقلل من نسبة البطالة فحسب، وإنما يمكن أيضا أن يوجد فرص عمل إضافية يرجح أن يشغلها شباب آخرون. وقد تتضمن تدابير تشجيع العمل الحر للشباب واستمراره تدريبا على الإدارة، والتوجيه، وإنشاء مرافق تسليف ووضع قوانين وإجراءات تحررية تساعد على إقامة أعمال تجارية صغيرة.

٤٩ - وبسبب قلة مناعة الأطفال بصفة خاصة، ولكونهم في مرحلة من العمر تتطور فيها ملكاتهم الفكرية والعاطفية والاجتماعية، فإن هناك حاجة واضحة الى تعزيز وحماية حقوق الأطفال في حياة وتنمية مستدامتين، وإلى تقليل تعرضهم لظروف يمكن أن تسبب لهم مخاطر جسمانية أو اجتماعية أو بيئية. غير أن المجتمعات يجب ألا تكتفي بحماية الأطفال؛ بل ينبغي أن توفر أيضا للأطفال فرص التعبير عن رؤيتهم الفريدة للعالم وتقديمها. ويمكن للأطفال أن يقدموا مساهمات هامة في المجتمعات التي يعيشون فيها. وهم يمثلون موردا كامنا هائلا للأمل في فكر خلاق وحلول للمشاكل، لا تعوقه السخرية أو الأفكار المسبقة.

٤ - الفئات العرقية القليلة المناعة المعتدى على حقوقها

٥٠ - إن تهميش واستبعاد بعض الفئات العنصرية والعرقية ليس في جميع الحالات نتيجة للتمييز والعزل وحدهما. فأحيانا يكون مقرونا بقلة المناعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فحالة الغجر، شأنهم شأن كثير من السكان الأصليين، هي مثل شائع. ومن المهم أن تحسن المجتمعات قدرتها على فهم أنواع قلة المناعة التي يمكن أن تنشأ عن الاختلافات العرقية، وعلى تعزيز الدعم لهم بطريقة ملائمة.

٥١ - وفي الماضي كان التشديد على تشجيع قبول التنوع، بما في ذلك احترام ودعم الاختلافات الثقافية. وهذا مبدأ أولي حاسم، ولكنه لم يعد كافيا. ففي عالم يسوده التواقف ويهيمن عليه التغير السريع في كثير من أحوال المعيشة، يمكن أن تزج بعض الفئات في أزمة مزمنة بمحاولتها الاحتفاظ باستراتيجيات معيشتها التقليدية. وينبغي مساعدة تلك الفئات على تنمية قدراتها على التكيف مع البيئة المتغيرة، مع المحافظة على سلامتها الثقافية، وعلى الانفتاح على التنمية الذاتية، وعلى تولي زمام حياتها بنفسها، وعلى التفاعل بإيجابية مع الناس خارج فئتها، وبالتالي جعلها قادرة على بناء مستقبلها في بيئة دائمة التغير.

٥ - دور المجتمع المدني أو "القطاع الثالث"

٥٢ - تُشكل الدولة والقطاع الخاص والقطاع الثالث (المجتمع المدني) الركائز الثلاث التي يقوم عليها بناء مجتمع للجميع. ومن الضروري تنفيذ سياسات توجد تآزرا بين القطاعات الثلاثة لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ويمكن أن يُصبح الحد من قلةى مناعة الجنس البشري هدفا مشتركا للقطاعات الثلاثة.

٥٣ - وتتسم منظمات المجتمع المدني بسمة فريدة، وهي أنها تُدار بأسلوب القطاع الخاص وإن كان لها مقصد عام. وقد بدا يتكشف للمزيد والمزيد من الناس أن بإمكانهم العمل مباشرة من أجل بناء مجتمع أفضل.

٥٤ - ومن أهداف الجهود الرامية إلى توطيد المجتمع المدني ومنظماته اعطاؤها هوية، "كقطاع" أو حركة تعمل على تشكيل مستقبل المجتمع. وبهذه الطريقة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتوازن مع قوة القطاعين الآخرين، وهما الدولة والقطاع الخاص. وتقوية منظمات المجتمع المدني تعني تقوية جذور المجتمع الديمقراطي. وقد اكتشف المواطنون منذ زمن بعيد أنه ليس من الضروري أن ينتظروا من الدولة حلا للمشاكل الاجتماعية. إذ يستطيع المواطنون، بالعمل من خلال المنظمات، أن يتولوا أمورهم بأنفسهم. ولكنهم، وحتى وقت قريب، كانوا يشعرون في كثير من البلدان بأنهم معزولون وبلا هوية. وكثير من زعماء المجتمع المدني شعروا بالدهشة لدى علمهم أن منظماتهم تنتمي إلى حركة اجتماعية عريضة القاعدة.

٥٥ - وهناك بالفعل حالات في المجتمع من شأنها أن تجمع بين القطاعات الثلاثة سويا في حالات من النجاح المؤكد فالعنف، على سبيل المثال، يجعل كل فرد قليل المناعة، وقد أثبتت الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني فعاليتها في الإقلال من العنف في بعض البلدان.

٥٦ - ولكي تبني مجتمعا من أجل الجميع، فإن على الجهات الفاعلة في القطاعات الثلاث أن تُقر بإمكانية تحقيق حالة نجاح مؤكد ولكنها لكي تفعل ذلك، عليها أن يعتمد بعضها على بعض. وتشرع الحكومات في جميع أنحاء العالم في بذل جهود لكي تعرف من جديد دورها في كفالة رفاهية البشر أو لكي تُعيد ابتكار ذلك الدور. وركزت حكومات كثيرة على دورها في وضع مبادرات في مجال السياسة العامة بدلا من تقديم الخدمات. وهي غالبا ما تعول على منظمات المجتمع المدني للوصول إلى المجتمعات المحلية، وتقديم الخدمات، وزيادة مصداقيتها بين السكان: فتلك المنظمات تعرف أكثر من غيرها ما هي احتياجات السكان المحليين.

٥٧ - وقد بدأ القطاع الخاص، بتشجيع من "سوق يوجهه المستهلك" على نحو أكبر، إلى التحول من عقلية "التجارة من أجل التجارة وحدها" إلى عقلية تراعي بجدية مسائل أخلاقيات التجارة وقواعد السلوك وتدمجها في عملية صنع القرار والمعاملات. والقطاع الخاص يحتاج إلى تنمية المجتمعات المحلية لتوسيع مجال الأسواق من أجل منتجاته، والقطاع الثالث يستطيع أن يُساعد إلى حد كبير في تحقيق هذه المهمة. وفي نفس الوقت، هناك خطر يتمثل في انكماش القوة الشرائية للمستهلك، نظرا لأن التكنولوجيات الجديدة

تتسبب في إلغاء الوظائف. وبينما تعمد الحكومة وكبار أرباب العمل في القطاع الخاص إلى تقليص القوى العاملة لديهما في كل مكان، فإن منظمات المجتمع المدني تقوم بتوظيف الناس. وللتغلب على التناقض القائم بين هذا الانفجار وبين الانخفاض في الاستهلاك (بسبب البطالة) ليصبح من الضروري تشجيع نمو الأسواق في أماكن أخرى. وبالتالي، فإن للقطاع الثالث دورا اقتصاديا هاما يؤديه في المجتمع الحديث من حيث كمية الموارد التي يمكن أن يحشدها والعمالة التي يولدها.

٥٨ - فإذا سادت المنافسة في القطاع الخاص - مما يُشجع الإنتاجية وإن كان يُشجع في الوقت ذاته على السلوك الأناني - وإذا كان الفساد خطيئة في دوائر الحكومة، فإن القطاع الثالث يتيح للجميع الفرصة لكي يصبحوا أكثر إنسانية. فهو يُقدم للجميع فرصة للعمل على تحسين حياة الآخرين، ومن ثم ليصبحوا قادرين على اظهار شعورهم بالعطف والشفقة، وهي صفات لا تنتمي إلى عالم تحكمه قوانين السوق، ونادرا ما توجد هذه الصفات ضمن قواعد الحكم. فإذا حال المنطق التنافسي لاقتصاد السوق والقواعد البيروقراطية للمؤسسات الحكومية بين الناس وبين العمل بوحي من مشاعرهم، فإن القطاع الثالث هو القطاع الذي يُمكّن الناس من أن يعملوا بوحي من قلوبهم. وهذا يُغذي الناس بمشاعر طيبة، وقد يكون أحد التفسيرات لانخراط كثير من رجال الأعمال مباشرة في العمل التطوعي في المنظمات الاجتماعية.

٥٩ - ولكن منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى موارد لكي تؤدي عملها. وهي تعيش أساسا على التبرعات - ومن خلال الترتيبات التعاقدية مع الحكومات ومع المانحين على نحو متزايد - بمعنى أنها تعتمد على أريحية العائلات، والشركات الخاصة، والحكومات والمنظمات الدولية للحصول على موارد لدعم أنشطتها. وأصبح من المتوقع أكثر فأكثر أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدعم نفسها بنفسها، ولكي يكتب لها البقاء، غامر البعض منها بممارسة أنشطة مدرة للدخل أو بتنفيذ برامج ومشروعات لإيجاد مانحين. وقد أدى ذلك إلى خلق معضلة لكثير من المنظمات: بين التماس أهداف اجتماعية والتماس التمويل لمواصلة البقاء. وتستطيع الحكومات، بما لها من سلطة التشريع، تيسير نقل الموارد إلى القطاع الثالث.

٦٠ - ولكي تعمل القطاعات الثلاثة سويا من أجل الحد من قلة المناعة، فإن ذلك يتطلب، أولا، تحديد أسباب قلة الناعة على مستوى المجتمع. ومنظمات المجتمع المدني في وضع جيد يمكنها من إنجاز هذه المهمة: فهي منتشرة في كل مكان. وعندما تتحدد طبيعة المخاطر والفئة السكانية المعنية، يُصبح من الممكن العمل سويا لوضع سياسات محددة لتقليل تلك المخاطر. وعلى أساس طبيعة الأخطار، يضع كل مجتمع صورته المحددة لقلة المناعة. وتستطيع القطاعات الثلاثة أن تعمل معا لصياغة استراتيجية مناسبة. وهكذا تُحدد طبيعة المشكلة الدرجة التي يُساهم بها كل قطاع في حلها. كذلك، تحدد طبيعة المشكلة مستوى إعداد البرنامج وتنفيذه وتمويله، كما تحدد مسؤولية من الذي عليه أن يمول ماذا.

٦١ - والتنمية مسؤولية اجتماعية تتشارك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحملها. ومع ذلك، لا بد أن يلاحظ أن الحكومات ترغب أحيانا في أن تحقق مساهمتها المباشرة في القضاء على الفقر وفي

التنمية الاجتماعية بمعزل عن غيرها. وهناك حالات لا تقوم فيه الحكومات بتخصيص اعتمادات في الميزانية لمساعدة المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني على تنفيذ جداول أعمالها للتنمية الاجتماعية. والواقع أن معظم الحكومات لا تحتاج إلى تخصيص أموال من دافعي الضرائب لتلك المنظمات. وكل ما تحتاج إليه الحكومات هو تمهيد الطريق أمام تلك المنظمات لكي تجمع التبرعات بنفسها. وتتبع بعض الحكومات ممارسات معادية في أساسها للمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على صعيد المجتمع المحلي (وهي ممارسات تنكرها علنا). ويصدق ذلك بصفة خاصة على استخدام الأموال الآتية من المنظمات الدولية غير الحكومية ومن وكالات الأمم المتحدة.

٦٢ - وأخيرا، فمن الضروري تحديد هوية جميع المنظمات التي تعمل على المستوى المحلي من أجل تحسين الظروف الإنسانية (الحكومية، والتابعة للقطاع الخاص، والتابعة للمجتمع المدني، والدولية). والمعلومات لها أهمية حيوية، لأنها تعتبر أداة هامة للحد من قلة المناعة. فالناس غالبا ما يجهلون الدعم التنظيمي المتاح أمامهم.

٦ - تدابير الوقاية وتدابير الترويج للوقاية

٦٣ - بينما يُحتمل أن يتعرض كل شخص للخطر، فإن هناك عددا من العوامل التي تحدد ما إذا كان الناس بإمكانهم تجنب المواقف غير المرغوب فيها أو أنهم مدفوعون إليها دفعا. وهذه العوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل أساسية، أو عوامل نزوع، وعوامل تمكين. أما كيفية ترجمة الخطر المحتمل إلى نتيجة فعلية فتحددها العوامل الأساسية وعوامل التمكين.

٦٤ - فالولادة المبتسرة، على سبيل المثال، هي العامل الأساسي، أو عامل النزوع، للعجز. ولكن إذا توافرت الرعاية السليمة بعد الولادة، بما في ذلك الخدمات المقدمة للرضع والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، فمن المحتمل جدا ألا يحدث العجز. وعلى العكس من ذلك، فإن نقص الرعاية السليمة قبل الولادة، أو نقص الخدمات المقدمة للرضع والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، قد تكون هي عامل التمكين المسبب للعجز. ومن الممكن، في حالات معينة وإلى حد ما، الوقاية من العوامل الأساسية وعوامل التمكين. ولهذا يتعين إيلاء الأهمية القصوى لتدابير الوقاية والتعزيز في أي استراتيجية تتصدى لقلة المناعة.

٦٥ - وهناك ثلاثة مستويات لتدابير الوقاية وتدابير الترويج للوقاية:

(أ) يُعالج المستوى الأول للوقاية العامل الأساسي (الرعاية السليمة قبل الولادة هي تدبير وقائي يتخذ لتقليل حدوث حالات الولادة المبتسرة)؛

(ب) يعالج المستوى الثاني للوقاية كلا من العامل الأساسي وعامل التمكين (الرعاية السليمة قبل الولادة ورعاية الرضع والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة هما من التدابير الوقائية التي تتخذ لمواجهة عواقب العامل الأساسي، أي الولادة المبتسرة)؛

(ج) يعالج المستوى الثالث للوقاية عواقب العامل الأساسي (تتخذ خطوات للحيلولة دون أن يُصبح الوليد أو الطفل المولود ولادة مبتسرة معوقا).

النُهج المتخذة في المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالأسرة

٦٦ - يمكن تنفيذ المستوى الأول لتدابير الوقاية وتدابير الترويج للوقاية على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي، عادة، عن طريق المنظمات القائمة. وقد يلزم القيام بحملات إرشاد اجتماعي وتوعية لجعل الأفراد والجماعات والمجتمع المحلي على دراية بالمخاطر التي يواجهها مختلف أعضاء المجتمع وبالإمكانات الموجودة في إطار المجتمع المحلي لتوفير الوقاية من هذه الأخطار.

٦٧ - وقد أثبت نهج تنمية المجتمع نجاحه في عدد من البلدان. فقد أبرز خدمات الإرشاد وحملات التوعية، وتدريب العاملين المحليين، وتوفير المشرفين الميدانيين من الوكالات الإنمائية الحكومية المختصة.

أنظمة الشبكات والإحالة

٦٨ - لتسهيل الحصول على الموارد التقنية والبشرية المتخصصة والأكثر تقدما، وعلى الدعم المالي، تعتبر أنظمة الشبكات والإحالة مفيدة بصفة خاصة. وتشتمل هذه الأنظمة على عناصر من المجتمع المدني الأرحب ومن الهيئات الحكومية، ويشترك فيها عادة ثاني أعلى مستوى من الإدارة العامة مثل النواحي أو المراكز. ويمكن الاستفادة على الوجه الأمثل من المنظمات الميسرة من المجتمع المدني الأعم (أي المنظمات ذات الخلفيات المتنوعة، كالثقافية والدينية والعرقية) ومن الوكالات المتخصصة التابعة للحكومات المحلية، وذلك من أجل دعم أنظمة الشبكات والإحالة هذه.

التكامل والإدماج في الأنشطة الرئيسية

٦٩ - كما ذكر آنفا، تمر الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بعملية تغيير لدور كل منها في المجتمع أو إعادة تعريف هذا الدور. وأصبحت هذه الجهات الفاعلة الرئيسية الثلاث في التنمية تُدرك الآن مهمتها الإضافية في التصدي لتزايد قلة مناعة المجتمع. ومن المتعين تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الثلاث. وأفضل سبيل لتنفيذ نهج التكامل والإدماج هو البدء في تنفيذه على مستوى الحي والمجتمع المحلي. ويمكن التوسع بالتدريج في هذا النموذج وتعزيزه متى ظهر الدليل على نجاحه.

جيم - أمثلة

٧٠ - قدم أعضاء حلقة عمل الخبراء من واقع خبرتهم، أمثلة على السياسات أو البرامج التي تحد من قلة المناعة. وتبين هذه الأمثلة أنواع الإجراءات التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها.

١ - برنامج الشراكة لتدريب الشباب وتشغيلهم

٧١ - يُعتبر هذا البرنامج، الذي يُنفذ في ترينيداد وتوباغو، نموذجا للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والأفراد والمجتمعات المحلية. وهذا البرنامج، الممول جزئيا من قبل البنك الدولي، هو بمثابة استجابة حكومية لحالة البطالة المتزايدة في البلد، وخاصة بين الشباب. وهو يستهدف الشباب المتعطل والمنقطع عن الدراسة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٠ سنة.

٧٢ - ويشمل نموذج البرنامج سلسلة من الأنشطة هي: التدريب التحفيزي؛ وتحسين المستقبل الوظيفي؛ والتدريب على المهارات المهنية؛ والخبرة في مجال العمل؛ والتدريب على دعم المشاريع التجارية الحرة.

٢ - آلية لوضع السياسات المناسبة

٧٣ - في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وضعت استراتيجية لتصميم وتطوير السياسات في ظل توجيهات معهد البلدان الأمريكية للأطفال، واتحاد البلدان الأمريكية للاحتواء الدولي. ويجري حاليا تطبيق الاستراتيجية في بلدان متعددة من بينها إكوادور والبرازيل والجمهورية الدومينيكية وشيلي. ويولى اهتمام خاص لسياسات معينة في مجال التعليم أو السياسات الاجتماعية العامة.

٧٤ - وتشمل الاستراتيجية إنشاء أفرقة لصنع السياسات تضم مسؤولين حكوميين ومتخصصين فنيين وممثلين للمنظمات غير الحكومية وشركات من القطاع الخاص ومنظمات حكومية دولية. وتهدف هذه الأفرقة إلى تحديد الاحتياجات والمشاكل وتحديد الأولويات والاستراتيجيات والاجراءات وتنفيذ البرامج وتقييمها. وسيوجه التركيز الى تعزيز الاستراتيجيات اللامركزية المستندة إلى المجتمعات المحلية التي تتيح اشتراك الجهات الفاعلة المختلفة في المجتمع. ويستعان بإطار أساسه حقوق الإنسان والاحتواء.

٧٥ - ويضم النموذج عناصر للتدريب والتخطيط وإجراء البحوث وتقديم معلومات إلى الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل. وينطوي على التنسيق داخل القطاعات المختلفة وفيما بينها فضلا عن التنسيق بين المؤسسات المختلفة ووصلها ببعضها على الصعيدين الوطني والدولي.

٧٦ - وتشارك جهات فاعلة مختلفة في أنشطة تنمية المجتمعات المحلية والتدريب وتخطيط السياسات. ويتضمن العنصر البحثي، الذي يجريه باحثون متخصصون يعملون مع المجتمع المستهدف أو المجموعة المستهدفة، جمع وتحليل معلومات عن الاحتياجات والعقبات والتشريعات والسياسات والخطط والخدمات القائمة. ويحدد بعد ذلك المجالات التي من المحتمل أن تكمن فيها مخاطر قلة المناعة أو التمييز، أو التي قد تلزم فيها معلومات إضافية فيما يتعلق بتركيز الأولويات البرنامجية. وتشارك لذلك جميع الجهات الفاعلة المعنية في اصلاح التشريع والسياسات والبرامج. ووضع نظام لإدارة المعلومات وبرنامج للمعلومات البيبليوغرافية وأنشئت شبكة على الصعيدين الإقليمي والدولي لدعم الجوانب المختلفة للعملية.

٧٧ - وأنشئ عنصر لضمان التقييم والرصد المستمرين لتنفيذ الاستراتيجيات.

٣ - الوضع الاقتصادي وقلة المناعة

٧٨ - إن بوتسوانا، البلد الذي كان عند الاستقلال واحدا من أفقر البلدان وأقلها تقدما في العالم قد قدم مثالا مشرقا للديمقراطية وحقق معجزة اقتصادية. فمع اكتشاف الماس في فترة ما بعد الاستقلال، تم التعجيل بمبادرات التنمية. واستثمرت الحكومة استثمارات ضخمة في تنمية الاقتصاد وفي حياة شعبها. وأوليت الأولوية إلى التعليم والصحة والحصول على مياه الشرب المأمونة وتنمية الزراعة والبنية الأساسية. وكانت النتائج المتحققة بمثابة تحسينات ملحوظة وجديرة بالثناء في أرجاء البلد. وأصبح الماس ولحم البقر الصادرتين الرائدتين في بوتسوانا، وظلا على هذه الحال؛ وأسهمت العائدات إسهاما ملحوظا في تكوين الاحتياطيات الأجنبية للبلد وزادت حصة الفرد من الدخل. وعلى عكس معظم الدول النامية، يعتبر عبء الدين الذي تعاني منه بوتسوانا عبئا لا يذكر.

٧٩ - ونظرا لأن البلد اختار عند الاستقلال اتباع عملية تنمية سريعة الخطى، فإنه يعاني حاليا لهذا السبب إلى حد كبير من عدم توافر قاعدة من الموارد البشرية متطورة بالقدر الكافي. ولم يول نظام التعليم الاهتمام الواجب للاحتياجات المتغيرة للاقتصاد وأدى وظيفة مخيبة للآمال في إعداد الشباب لسوق العمل. وحيث أن الحكومة كانت منذ البداية هي القوة الدافعة وراء مبادرات التنمية، فلا يزال عدد كبير من المجتمعات المحلية يتطلع إليها "لتجلب اليه التنمية". وكان النهج المتبع إزاء التنمية الريفية نهجا يسير من أعلى إلى أسفل وأفقد عددا كبيرا من المجتمعات أسباب قوتها لأنها أصبحت مقتنعة بأن مسؤولية التنمية تقع على عاتق الحكومة. وفي الوقت ذاته، أنفقت الحكومة نسبة كبيرة من الموارد الوطنية على سياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز التنمية الريفية. ونورت هذه السياسات والبرامج الأذهان، ليس بسبب نجاحها (مع الأسف)، ولكن نتيجة لفشلها في تعزيز التنمية الريفية المستدامة وتحسين جودة الحياة بالنسبة لأغلبية السكان. والفروق في الدخول كبيرة للغاية، ويتمثل أكبر تحدي يواجه الحكومة والمجتمع المدني في التصدي للفقر في الريف.

٨٠ - ويتمثل الدرس المستفاد من بوتسوانا في أن المشاركة الفعلية للشعب في الاقتصاد لها أعظم الأهمية في صياغة حياته والتأثير عليها. والموقف الاقتصادي للأفراد والدول والمجتمعات والقطاعات الاقتصادية والمناطق يمكن أن يكون عاملا محددا هاما لقلة مناعتها. ويتعين على الأفراد والمجموعات أن تفهم بعبارات بسيطة وأساسية ما يعنيه علم الاقتصاد، أي كيفية إدارة النقدية وكيف تؤدي سلسلة التسويق وظائفها. وتحتاج المجتمعات التجارية الى معلومات وخبرة فنية عن كيفية اندماجها في الصورة الاقتصادية الأكبر والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية (على مستوى المجتمع المحلي). وتلزم سياسات وبرامج لتيسير العمليات والتدخلات على مستوى المجتمعات المحلية لمساعدة أفرادها على فهم التغيرات الحاصلة حولهم، ولاتخاذ خطوات للحد من قلة مناعتهم أمامها عن طريق اتخاذ قرارات مبنية على علم.

٤ - نموذج لتعزيز اشتغال الشباب بالمهن الحرة على مستوى القرى

٨١ - في إندونيسيا، تفوق أعداد الشباب غير المتعلم والمتسرب من المدارس أعداد الخريجين. وغالبا ما يصعب للغاية على من تركوا المدارس الحصول على وظيفة. ولتقليل البطالة بين الشباب تقرر القيام بمحاولة لتشجيع تنمية قدرات الشباب على تنظيم المشاريع والعمل لحسابهم الخاص. وصممت برامج في مناطق وقرى مختلفة. وكان إنشاء نوادي "كارانغ تارونة" (منابر الشباب) في ٠٠٠ ٧٠ قرية أمرا ناجحا في تنمية اشتغال الشباب بالمهن الحرة. ويزود الشباب بتدريب مهني على تربية الحيوانات والزراعة المختلطة والحرف اليدوية. وأنشئت أعمال صغيرة، لا تزال في مراحل نموها الأولى، على مستوى القرى تحت إشراف الأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين. وأدمجت الأعمال الصغيرة في الجمعيات التعاونية للقرى التي تزودها بدعم في تسويق منتجاتها. ويدعو الرئيس أعضاء النادي الأفضل أداء من نوادي "كارانغ تارونة" في كل مقاطعة إلى حضور الاحتفال باليوم الوطني الذي ينظم في القصر الرئاسي. وقد شجع هذا روح المنافسة بين أعضاء نوادي الشباب.

٥ - نموذج لخدمات التأهيل المجتمعية الموفرة للمعوقين

٨٢ - أعِد في كثير من البلدان نموذج يعزز اللامركزية ومسؤولية المجتمعات المحلية ومشاركتها في تأهيل المعوقين. ويضم النموذج العناصر التالية:

(أ) تقديم تدريب لكوادر تنمية المجتمعات الأصلية وتدريب مهني للمعوقين يتاح على مستوى القرى؛

(ب) قيام المدربين بإنشاء "أفرقتهم للأعمال الصغيرة" التي تضم معوقين؛

(ج) توفير تنسيق ومساعدة إلى "أفرقة الأعمال الصغيرة" من جانب حلقة عمل ذات قاعدة مجتمعية مقامة في ظل المجتمع المحلي، تُنشأ على مستوى المناطق الفرعية؛

(د) أنشئ أيضا فريق متنقل للتأهيل على مستوى المقاطعات مستعد لتقديم خدمات إضافية للتأهيل والتدريب المهني على مستويات القرى والمناطق الفرعية، حسب الاقتضاء؛

(هـ) أنشئت مراكز للتأهيل على مستوى المقاطعات لتقديم خدمات الإحالة التي يطلبها المعوقون في القرى.

دال - الحد مـــن قلة المناعـــــة عن طريق تعزيز فرص العمالـــة المتاحـــــة للمجموعـات والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة

٨٣ - تعد تهيئة فرص للعمالة عنصرا أساسيا في أي سياسة أو برنامج يتصدى للفقر ويهدف إلى تحقيق التكامل الاجتماعي. والهدف منها هو تهيئة عمل منتج يجري اختياره بحرية. ويحتاج دور المؤسسات المدارة ذاتيا والمؤسسات الصغيرة والقطاع غير الرسمي إلى التركيز عليه وإلى إيلائه نظرة جادة في الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز العمالة وسبل العيش المستدامة وخاصة في الجهود الرامية إلى الحد من قلة المناعة.

٨٤ - إن الحد من قلة المناعة عن طريق تعزيز فرص العمالة يتطلب إصلاحا للسياسات وبرامج مستهدفة بشكل مباشر. وتكفل التدخـــــلات المباشرة الاتصال الفعال وتنفيذ قرارات السياسة العامة. وبينما يمكن لهذه التدخلات أن تحسّن بشكل مباشر أسوأ مظاهر قلة المناعة، فهي قادرة أيضا على تحقيق التعزيز اللازم لقدرات الفئات القليلة المناعة. ومن ناحية أخرى، غالبا ما يلزم إجراء إصلاحات رئيسية للسياسات وإصلاحات مؤسسية رئيسية تكفل أن تحقق البرامج المباشرة أهدافها بقدر كبير وله مغزاه على نحو واف. وفيما يلي المجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص وإجراءات خاصة:

(أ) بالنسبة للنساء، من المهم تعزيز بيئة تتسم بعدم التمييز عموما؛ وتحسين إمكانية الحصول على الأراضي والموجودات الأخرى ومن بينها الموارد المالية والحصول على وجه الخصوص على قروض من أجل مؤسسات الأعمال؛ وتحسين قاعدة الموارد البشرية؛ وتوسيع إمكانية الحصول على فرص للعمل بأجر؛ ومـد نطاق الحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل في الوظائف غير الخاضعة للتنظيم وغير المحمية. ومن المهم كذلك تدعيم القدرات التنظيمية والقدرات على التفاوض؛

(ب) بالنسبة للعمال في القطاع غير الرسمي، من المهم تهيئة بيئة مفضية إلى النمو الصحي للقطاع غير الرسمي. ويتطلب هذا وضع سياسات كلية وقطاعية مساعِدة فضلا عن إطار تنظيمي شفاف وبسيط. ومن المهم أيضا الترتيب لتوفير الهياكل الأساسية الضرورية؛ وتحسين إمكانية الحصول على القروض والتكنولوجيا المحسَّنة والوصول إلى الأسواق؛ وتقديم خدمات إرشادية موجهة نحو تحسين تصميم المنتَج وجودة السلع المنتجة؛ وتقديم خدمات دعم لإقامة صلات محسَّنة مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد؛

(ج) بالنسبة للمعوقين، من المهم ضمان احترام المساواة في الحقوق والاحتواء الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين وتشجيع تهيئة بيئة اجتماعية ومادية داعمة؛ وضمان إدماج المعوقين في التعليم والتدريب والعمل والمجتمع بصفة عامة؛ وضمان أن يكون التدريب والتحضير للعمل مستجيبا بقدر أكبر لاحتياجات أرباب الأعمال وأسواق العمل؛ واتخاذ التدابير التشجيعية اللازمة لكي تحقق التكنولوجيات

الجديدة والأجهزة المساعدة الجديدة طاقاتها. ونظرا لمدى الضعف الذي يمكن أن يترتب على الإصابة بالعجز، فينبغي النظر في سياسات إضافية لتشجيع اتباع ترتيبات عمل بديلة تخدم بشكل معقول احتياجات المعوقين وتكفل تمكنهم من العمل حسب قدراتهم الفردية. ومن المهم ضمان ألا تـُميـِّز القوانين ضد المعوقين، وتهيئة ظروف تكفل ألا يعاني رب العمل أو الموظف المعوق من خسائر مالية لا لزوم لها من جراء عقد العمل، وإعداد سياسات تزيد من إمكانيات التدريب من أجل تعزيز مشاركة المعوقين في العمل.

رابعا - أدوات وأولويات المتابعة

٨٥ - يتعين متابعة التنمية بالمزج بين السياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتعتبر المشاركة الواسعة من جميع العناصر الفعالة في المجتمع أمرا ضروريا لوضع وتنفيذ هذه السياسات. وبطبيعة الحال، يجب عمل كل ذلك بطريقة منسقة ومنظمة يتم من خلالها تحديد الوظائف والمسؤوليات بوضوح ووضع سبل التنسيق بطريقة ملائمة. وربما يكون من المفيد، تحقيقا لهذه الغاية، تأسيس التعاون بوضع إجراءات للمشاورات الدورية وتبادل المعلومات على الأقل بين العناصر الرئيسية الثلاثة، وهي الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٨٦ - وإذا كانت الآثار السلبية لقلة المناعة تعتبر، إلى حد كبير، نتيجة لسلوك الشعوب والحكومات فإن من الممكن الحد منها والقضاء عليها بتغيير السلوك من جانب الشعوب والحكومات. وفي حين أن المجتمع العالمي يضم نطاقا عريضا من الأوضاع بحيث ينبغي معالجة الحلول الشاملة بنوع من الحذر، فإن هناك بالتأكيد مسارات معينة للعمل ينبغي للحكومات أن تنظر فيها لمعرفة ما إذا كانت تنطبق على حالاتها.

ألف - البيئة الملائمة للحد من قلة المناعة

٨٧ - هنالك حاجة ملحة لكي تقوم البلدان بوضع سياسات وتنفيذ برامج تعترف بوجود قلة المناعة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة وتعالجه. ويمكن أن تساعد هذه السياسات والبرامج في النهاية ليس في الحد من قلة المناعة فحسب ولكن أيضا في تعزيز التكامل الاجتماعي وتحقيق مجتمع أكثر عدالة للجميع. ويمكن عمل ذلك من خلال إجراءات منها:

(أ) تقييم طبيعة وحجم قلة المناعة في كل بلد. وتعتبر دقة تقييم الحالات شرطا أساسيا لفعالية عمليات التدخل بالسياسات والبرامج؛

(ب) ضمان أن يكون الاهتمام الأساسي للنظم التشريعية ولنظم القضاء الجنائي والخدمات الاجتماعية هو الحد من حدوث العنف ضد الفئات والسكان المحرومين أو المعرضين للخطر؛

(ج) إيجاد بيئة يمكن فيها إنشاء منظمات تعاونية ومنظمات شعبية أخرى وضمان وجود النظام الداعم الذي يعزز قدرة هذه المنظمات على الاضطلاع بأدوار إنمائية أكبر؛

(د) تشجيع إنشاء منظمات ديمقراطية وشفافة وخاضعة للمساءلة على مستوى المجتمع المحلي؛

(هـ) تشجيع تقاسم الخبرات فيما بين منظمات المجتمع المحلي بشأن المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الناجحة ولا سيما تلك التي تنجح في الحد من قلة المناعة؛

(و) تجميع المعلومات ذات الصلة وإتاحتها، مع الحرص على وضع دليل يسهل استخدامه بجميع المنظمات العاملة في مجال دعم السكان القليلي المناعة، لمساعدتهم في الحد من قلة مناعتهم بتكلفة منخفضة نسبيا؛

(ز) تشجيع عمليات التمكين على الصعيد المحلي، وإقامة مشاريع تشتمل على عناصر لإدرار الدخل وإيجاد فرص العمل، وتطوير وتعزيز منظمات المجتمع المحلي، واستخدام الموارد بصورة مستدامة، والدفاع عن حقوق الفئات القليلة المناعة وتمكينها؛

(ح) تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التفاوض بشأن العقود الاجتماعية مع الحكومات، وذلك بتوضيح أدوار ومسؤوليات العناصر الإنمائية المختلفة وأدوار ومسؤوليات المجتمع المحلي؛

(ط) وضع سياسات توفر إطارا لعمل المنظمات غير الحكومية، وإتاحة الموارد لعمل المنظمات غير الحكومية دون المغالاة في الرقابة أو التنظيم؛

(ي) تشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام من خلال مشاورات واسعة بوضع "مدونة لقواعد السلوك" أو ما يشكل ممارسة جيدة تعمل بها.

٨٨ - وينبغي أن توفر الحكومات التمويل من المصادر الدولية ومصادر الأمم المتحدة لخططها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك توفير الدعم للمنظمات غير الحكومية. ويجب الاعتراف بهذه المنظمات رسميا لدورها المفيد في المجالات التي لا تكون فيها الحكومة قادرة على الوصول الى السكان وتشجيع التنمية. وغالبا ما تكون هذه الحالة في المناطق النائية والريفية وعلى المستويين المحلي وفي المجتمعات المحلية. وينبغي جعل المنظمات غير الحكومية قادرة على جمع الأموال من الخارج عن طريق الآليات الحكومية والقطاع الخاص كلما أمكن.

٨٩ - ويمكن للبلدان أن تنجح بشكل أكبر في الحد من قلة المناعة بزيادة الوعي والمشاركة والتضامن بوسائل منها:

(أ) تبسيط الوثائق (أو تقديم نسخ مبسطة من الوثائق، كالدساتير والخطط الإنمائية الوطنية وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة بالسكان العاديين) وترجمتها الى اللغات المحلية كي يستطيع السكان فهم القضايا الوطنية واتخاذ قرارات مستنيرة. كما يمكن استخدام الإذاعة والتلفزيون والبرامج الوثائقية والدرامية لتحقيق هذه الغاية، وكذلك استخدام أي من الأشكال الجديدة من سبل الاتصال الالكتروني ونشر المعلومات. كما يمكن تشجيع إجراء مناقشات، بمشاركة واسعة من الجمهور، في المجتمعات المحلية بشأن مختلف القضايا التي تواجه الأمة أو تمثل تحديا لها؛

(ب) مراجعة القوانين والسياسات والممارسات التي تنطوي على تمييز ضد فئات معينة أو تساعد بأي طريقة أخرى على زيادة قلة المناعة وذلك بإجراء مشاورات وبحوث موسعة بشأن اهتمامات واحتياجات أولئك السكان وتلك المجموعات؛

(ج) إبراز أهمية الدور والمساهمة التي يقدمها جميع السكان والفئات في التنمية الوطنية وللتاريخ الوطني والثقافة الوطنية؛

(د) تسهيل عمليات يستطيع السكان العاديون من خلالها فهم الصلة بين المشاركة (سواء كانت في النقاش بشأن التنمية أو في التصويت أو بأية طريقة أخرى) وبين تحسين أوضاعهم؛

(هـ) توفير الموارد للأحداث الثقافية وتعزيز التفاهم الاجتماعي وروح التكاتف والتعاون بين فئات السكان المتنوعة.

٩٠ - وينبغي، لدى وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة، احترام المعارف والتقاليد واستراتيجيات الصمود الأصلية. كما ينبغي وضع منهج ملائم ثقافيا، مع مراعاة لغة وثقافة السكان وتحركاتهم الموسمية والعوامل الأخرى. كذلك يجب أن تدعم مصادر التمويل الدولية البرامج الإذاعية والتلفزيونية المنتجة محليا والتي تستخدم وتشجع الحلول الثقافية التقليدية للمشاكل الوطنية. ويتعين ضمان استفادة المجتمعات المحلية بصورة تامة من موارد مجتمعها المحلي، وأن يكون في مقدور المجتمعات المحلية أن تستفيد بشكل مباشر، ودون قيود لا لزوم لها، من الموارد التي ظلت تعتمد عليها بشكل تقليدي.

٩١ - ويحتاج السكان، من أجل رفاههم، إلى فرص العمل وإلى الحماية التي يوفرها نظام ضمان اجتماعي شامل يوضع لمواجهة مختلف المخاطر. ومن شأن عدد من العوامل - منها تدني مستوى الانتاجية وارتفاع معدلات البطالة وعدم كفاية القاعدة الضريبية - أن يخلق صعوبات للبلدان التي تسعى الى وضع نظام كاف للضمان الاجتماعي. وتواجه بعض البلدان صعوبات في الإبقاء على النظم الحالية ومستوى الدعم الذي

تقدمه. ومن المهم، لمنع تعدد أوجه قلة المناعة والحد منها، أن تعمل جميع البلدان على وضع نظم مستدامة وشاملة توفر مستوى أساسيا وشاملا للضمان الاجتماعي.

٩٢ - وأخيرا ينبغي أن تعترف البيئة الملائمة للحد من قلة المناعة بالجوانب الروحية للتنمية وأن تقدرها. ولا يتعين أن تسعى السياسات والبرامج الى تحسين الأوضاع المادية وحدها وإنما ينبغي أن تساعد أيضا على تحقيق التنمية الروحية.

باء - اتباع نهج استراتيجي طويل الأجل

٩٣ - اقتباسا من نهج نوع الجنس والتنمية - الذي ينصب على تلبية الاحتياجات العملية المتعلقة بنوع الجنس في المدى القريب، مع العمل على تحقيق المصالح الاستراتيجية لتغيير العلاقات غير المتساوية بين المرأة والرجل على المدى الطويل - ينبغي بالمثل أن تعتمد السياسات والبرامج المخصصة للحد من المخاطر وقلة المناعة والحرمان نهجا ذا شقين. إذ أن من المهم التسليم بأن لكثير من السكان المعرضين للخطر احتياجات عاجلة ترتبط في معظمها بالبقاء ويجب تلبيتها، حتى لو تأكد بذلك ضعفهم. ولا ينبغي أن تكون تلبية الاحتياجات العملية للسكان المعرضين للخطر الهدف النهائي لتلك البرامج والسياسات. ولكن يجب أن تشتمل في جميع الأحوال على عنصر يهدف الى إصلاح أوضاع الحرمان أو التمييز أو الاستغلال أو الاستبعاد الذي تسببت في قلة المناعة في مبدأ الأمر.

جيم - زيادة التعاطف

٩٤ - يحتاج الحد من قلة المناعة إلى ما هو أكثر من البرامج التي ترمي إلى الحد من المخاطر. إذ من المهم أيضا زيادة التضامن الاجتماعي بإيجاد الفرص التي تجعل من السهل على الناس أن يتعاطفوا مع أوضاع الآخرين وأن يستجيبوا لتلك الحالات. وهناك عدد من الطرق التي استطاع بها الناس على مدى القرون وضع معوقات تقلل من القدرة على الشعور بالتعاطف. وليس من بين هذه المعوقات ما يعتبر محتوما. والقيام بمبادرات في مجال السياسة العامة للحد منها أو إزالتها أمر ممكن من شأنه المساهمة بشكل كبير في تقليل الآثار السلبية لقلة المناعة. وفيما يلي قائمة ببعض المعوقات، تليها الاستجابات المقترحة في مجال السياسة العامة:

(أ) التردد في الإعراب عن التعاطف تجاه الشخص أو الفئة "الخطأ" والخوف مما هو غير مألوف ومختلف. والاستجابات المقترحة في مجال السياسة العامة هي توفير المعلومات وإتاحة الفرص لمختلف الفئات للتعرف على أحوال الآخرين والتفاعل معهم. وينبغي بذل الجهود لضمان أن ينشأ الشباب، بصفة خاصة، وهم مدركون لأحوال الآخرين الذين يأتون من خلفيات مختلفة أو الأكثر حرمانا منهم. وينبغي التشجيع كلما أمكن على إجراء اتصال مباشر بين الأفراد والفئات المختلفة. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال تنفيذ برامج تعليمية عن الإعاقة لكل شخص، وإدماج المرافق التعليمية وغيرها من مرافق الأطفال

ذوي الاحتياجات الإضافية في الأنشطة الرئيسية ومشاريع الإسكان المختلط، التي يعيش فيها الناس الذين يعانون من حالات ضعف مختلفة مع الآخرين وغيرهم ممن ليسوا كذلك؛

(ب) وجود حدود للتعاطف الذي يكون معظم السكان مستعدين لإبدائه، ولا سيما إذا دعوا الى بذل تضحيات شخصية أو مالية أو مهنية. والاستجابة المقترحة في مجال السياسة العامة هي تقديم حوافز أكبر للإعراب عن التعاطف، منها الحوافز الضريبية، ومنح الموظفين وقتا للأنشطة الطوعية، وضمان أن تعترف برامج الرعاية بالجهود التي يبذلها مقدم الرعاية، وذلك بتغطية نفقاته أو نفقاتها المشروعة؛

(ج) تسبب القوالب الفكرية الجامدة المتعلقة بالجنسين، في معظم المجتمعات، في وجود أوضاع غلبت فيها النظرة إلى الوظائف المرتبطة بالرعاية التخصصية على أنها وظائف نسائية، مما أدى في أغلب الأحيان إلى تقليل أهميتها ومستويات أجورها. والاستجابة المقترحة في مجال السياسة العامة هي تشجيع إعمال المزيد من التفكير بشأن الأهمية النسبية للعمل المفيد اجتماعيا، ورفع مستويات الأجور تبعا لذلك، وتشجيع الشبان والشابات على النظر في الالتحاق بهذه المهن. وربما يكون من الضروري زيادة الفرص أمام الشبان لتلقي التدريب الذي ينصب على التعاطف والرعاية ويحد من القوالب الفكرية لدور الرجل؛

(د) ميل المؤسسات المخصصة لرعاية الأفراد والفئات المعرضة للخطر - والأفراد الذين يعملون بها - لأن تصبح بيروقراطية، مما يجعلها تهتم باحتياجات ومصالح المؤسسة بقدر يفوق اهتمامها باحتياجات الأشخاص المحتاجين للرعاية. والاستجابة المقترحة في مجال السياسة العامة هي القيام بعمليات مراجعة دورية عادية في المؤسسات (في الحالات التي لا تكون موجودة فيها) لضمان أن يكون الاهتمام باحتياجات العملاء هو الأهم. ويجب أن يشترك في هذه العمليات ممثلون عن الأشخاص المتلقين للرعاية.

دال - آليات للشراكة

٩٥ - من الهام التشجيع على إنشاء آليات لتسهيل الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي أن توفر تلك الآليات محفلا للقطاعات الثلاث جميعها تجتمع فيه لمناقشة المسائل ذات الصلة والاستجابات الإنمائية للمشاغل الحالية. وينبغي أن يساهم كل قطاع في المجالات التي له فيها ميزة ثابتة. وما زالت الحكومة تتحمل مسؤولية رئيسية عن رفاه المجتمع وعن رسم الأهداف الإنمائية الوطنية؛ وتتيح منظمات المجتمع المدني فرصة للسكان للمشاركة وتوجيه جهودهم بطريقة منظمة. وينبغي تشجيع القطاع الخاص على الاعتراف بأن مسؤولياته تجاه إقامة مجتمع للجميع تتجاوز أنشطته التي لا دافع لها سوى الربح، وينبغي التماس مشاركته على نحو أكثر فعالية في الجهود المبذولة للحد من قلة المناعة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير المساعدة التقنية؛ والتدريب؛ والنصح؛ وتكنولوجيات المعلومات؛ والمساعدة الائتمانية والمعلومات عن الأسواق لمساعدة المشاريع التجارية الصغرى.

٩٦ - ورغم أن الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني يمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية، ينبغي توخي الحذر نظرا لأن موازين القوة داخل القطاعات وفيما بينها متفاوتة. وينبغي أن تقدر جميع الشراكات المساواة والشفافية وتحقيق الهدف المشترك حق قدرها.

٩٧ - ويمكن للشراكات أن تمتد أيضا إلى ما وراء الحدود الوطنية لتشمل التحالفات دون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى جعل تنفيذ ممارسة السياسات والبرامج أكثر قابلية للتحقيق، خاصة عندما تكون أسباب قلة المناعة أو الحرمان خارجية المصدر، وعندما تكون هناك حاجة إلى توحيد الجهود من أجل مواجهة تهديدات عالمية. ويمكن أن تساعد تلك التحالفات على تسهيل تبادل الخبرات المثمرة.

٩٨ - ويمكن أن يكون للدعم والتشجيع الدوليين لقيام تعاون أكبر بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أثر هام في الحد من قلة المناعة. ويمكن إظهار هذا الدعم في المقام الأول عن طريق السماح للمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني بالمشاركة بشكل متزايد في أنشطة المنظمات الدولية ومحافلها.

٩٩ - وينبغي أن تنظر لجنة التنمية الاجتماعية في إمكانية إنشاء وتشجيع قيام شبكة دولية من المنظمات والخبراء والأفراد الذين يشاركون في جوانب مختلفة من عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن من أجل توفير آلية دائمة غير رسمية لتبادل المعلومات والخبرات وتشجيع المشاركة في مواصلة تنفيذ الإجراءات الاستراتيجية. وينبغي أخذ الإمكانات التي تتيحها شبكة الانترنت في الاعتبار.

هاء - إعادة النظر في المسائل المتعلقة بالموارد

١٠٠ - سيتضح أن الكثير مما هو مقترح هنا ستكون له آثار فيما يتعلق بالموارد. ولكن من السهل الإفراط في تقديرها. أولا إن الموارد التي تنفق اليوم قد تؤدي في أغلب الأحيان إلى وفورات طويلة الأجل. على سبيل المثال، ستعزز الأموال التي تنفق على مبادرات فعالة لتشغيل الشباب صفوف دافعي الضرائب وبالتالي ستزيد من إيرادات الدولة من الضرائب فضلا عن الوفورات الطويلة الأجل المحتملة إذا قل احتمال أن يشتركوا في أنشطة إجرامية. ومن الأساسي بالنسبة للدول أن تستحدث أدوات محاسبة تمكنها من النظر إلى الاستثمارات والعائدات الاجتماعية على مدى فترة زمنية أطول من سنة المحاسبة أو السنة الضريبية التقليدية. وقد تود لجنة التنمية الاجتماعية أن تبدأ العمل على استحداث آليات محاسبة مناسبة للحكم على العائد الفعلي للاستثمار الاجتماعي.

١٠١ - ثانيا قد تولد النفقات تحت بند معين أحيانا عائدات تحت بند آخر تعوّض ما أنفق، وزيادة. فعلى سبيل المثال، أشير إلى أن الأسر القليلة المناعة والشبان القليلي المناعة في العديد من المدن سوف يحظون بمساعدة كبيرة لو تمكنوا من السفر مجانا على وسائل النقل العمومي. ومن الواضح أن هذا سيكلف أموالا

تحت بند ما، ولكن من المرجح، حسب الظروف، أن يستفيد اقتصاد المدينة من زيادة عدد الزيارات الأسرية إلى المتاجر المحلية وأماكن الترفيه أو التعليم.

١٠٢ - ثالثا ينبغي الاعتراف رسميا بالعمل الذي لا يتقاضي عنه أجر أو بالعمل المفيد اجتماعيا - الذي تقوم بمعظمه نساء - وبالأنشطة التطوعية - التي يضطلع بجزء كبير منها عن طريق منظمات المجتمع المدني. وسوف يؤدي هذا إلى زيادة الوعي بهذه الأنشطة الهامة وزيادة تقديرها وإلى التعبير بصورة أدق عن توزيع العمل داخل اقتصاد معين. وسوف يخلق أيضا فهما أشمل للكيفية التي يمكن أن تؤثر بها الحاجة إلى الاضطلاع بالمسؤوليات الاجتماعية أو الرغبة في الاستجابة إليها على الأشخاص القليلي المناعة ويوفر بالتالي أداة قيمة لصانعي السياسات العامة. وسوف يكون الاعتراف أسهل إذا سجلت تلك الأنواع من العمل بشكل مناسب في الحسابات القومية وفي الناتج القومي الإجمالي. وقد تود لجنة التنمية الاجتماعية النظر في الكيفية التي يمكن بها القيام على أفضل وجه بدعم العمل المنهجي الذي يجري الاضطلاع به حاليا لتحقيق هذا الهدف.

واو - تقييمات الأثر الاجتماعي

١٠٣ - تعمل السياسات والبرامج إلى حد بعيد بشكل ارتجاعي - إذ تسعى إلى التخفيف من عواقب قلة المناعة التي حصلت فعلا. ومن الأفضل بالنسبة للحكومات والأشخاص المعرضين للخطر تفادي العواقب قبل حدوثها والاستعاضة عن التدابير الترقيعية بالمبادرات الإيجابية. وللقيام بذلك، هناك حاجة إلى وعي أكبر بأسباب وعواقب قلة المناعة، لدى صانعي السياسات ولدى عامة الجماهير. ومن بين الطرق الكفيلة بزيادة الوعي الاضطلاع بـ "تقييمات الأثر الاجتماعي" لمشاريع التشريعات والسياسات والبرامج الجديدة قبل أن تدخل حيز النفاذ. وينبغي إنشاء آليات لدراسة مشاريع التشريعات وغير ذلك من المبادرات الرئيسية في مجال السياسة العامة في مرحلة مبكرة، للتكهن بأثرها وتقييمه - إيجابيا كان أم سلبيا - بالنسبة للمرأة وشتى الفئات والأشخاص المعرضين للخطر. ويجب أن يشارك الذين يهمهم الأمر بصورة مباشرة (وفي بعض الحالات أقرب الناس إليهم، سواء بصفتهم أسرا أو مقدمي الرعاية) في عملية التقييم. ويمكن تحقيق هذه المشاركة على أفضل وجه عن طريق إشراك منظمات المجتمع المدني ذات الدراية المتخصصة.

١٠٤ - وينبغي أن يبدأ الذين يقومون بتقييمات الأثر الاجتماعي بجمع المعلومات عن الظروف الحالية للأشخاص المعرضين لأنواع مختلفة من المخاطر وتوفير تحاليل عنها. وهذا هام لسببين: في العديد من الأماكن نادرا ما يجري القيام بتحاليل تستند إلى الاعتبارات والنتائج الاجتماعية؛ ومن الهام فهم الحالة الراهنة للتمكن من تقييم أثر تنفيذ السياسة العامة أو البرنامج في المستقبل.

١٠٥ - وينبغي أن تشمل تقييمات الأثر الاجتماعي تحليلات اجتماعية وثقافية تتيح فهم الحركيات الثقافية، وترجمة هذا الفهم لاستخدامه من قبل صانعي القرار. وينبغي تطبيق التحاليل الموازية القائمة على

مراعاة الفوارق بين الجنسين (والتدريب) على جميع السياسات. وقد تود لجنة التنمية الاجتماعية دعم الاستحداث المنظم لمنهجية للاضطلاع بتحاليل الأثر الاجتماعي.

زاي - الفقر الشبكي

١٠٦ - من الشائع ملاحظة أنه يتعين على الأشخاص الذين تتسم حالاتهم بقلة المناعة المشاركة في لفت الانتباه إلى ظروفهم وتشجيع وعي الجماهير باحتياجاتهم المحددة. وينبغي تأييد هذا المبدأ ولكن مع إضافة هامة: إذ تشير الأبحاث الأخيرة إلى وجود حالات يحتاج فيها الأشخاص القليلو المناعة إلى ربط الاتصالات مع أشخاص أكثر مناعة حيث أن هؤلاء هم الذين لهم في أغلب الأحيان الاتصالات والسبل اللازمة لمساعدتهم. فعلى سبيل المثال، إذا جرى تدريب الشبان العاطلين عن العمل ودعمهم في وضع لا صلة لهم فيه إلا ببعضهم البعض، فإن هناك أدلة تشير إلى أن ثقافة البطالة تتعزز وأن حظوظهم في الحصول على عمل تقل - في حين أن فرصهم في الحصول على عمل تتحسن إذا تمكنوا من مقابلة أشخاص لهم اتصالات جيدة. وقد صيغ مفهوم "الفقر الشبكي" لوصف حالة يفتقر فيها الأشخاص القليلو المناعة إلى روابط بأشخاص أكثر مناعة منهم.

١٠٧ - ويتعين على الحكومات أن تتخذ مبادرات عملية في مجال السياسة العامة لضمان أن تقابل القوة والكرامة اللتين قد يشعر بهما الأشخاص القليلو المناعة نتيجة لارتباطهم ببعضهم البعض والمعرفة الجيدة بالتحديات التي تواجههم واستراتيجياتهم الفعلية الذاتية للمواجهة، المعونة العملية التي قد تتوفر عن طريق الربط الشبكي الأوسع نطاقا.

حاء - الحد من قلة المناعة بتشجيع السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية

١٠٨ - كل شخص يعيش في ظروف نزاع وحرب قليل المناعة. وللحد من قلة المناعة، من الأساسي الحد من النزاعات ودعم آليات تسوية الخلافات بالوسائل السلمية، داخل البلدان وفيما بينها. ومن بين التدابير الهامة البرامج الإعلامية الرامية إلى تشجيع زيادة فهم قضايا حفظ السلام وتدريب موظفي إنفاذ القوانين والأفراد العسكريين لمنع استخدام العنف ضد الأشخاص المعرضين للخطر ولتشجيع احترام حقوقهم.

١٠٩ - ومن الهام أيضا تقليص انتاج الأسلحة وتجارتها. ويمكن للأمم المتحدة أن تضع معايير لكميات الأموال المخصصة للنفقات العسكرية وأن تشجع زيادة الاستثمار في البشر واضعة في الاعتبار أن رؤساء الدول والحكومات قد التزموا، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بـ "العمل على استكشاف سبل جديدة لتوليد موارد مالية جديدة خاصة وعامة تشمل، في جملة أمور، إجراء تخفيض مناسب في النفقات العسكرية المفرطة، بما فيها النفقات العسكرية العالمية وتجارة الأسلحة، والاستثمارات في انتاج الأسلحة وحيازتها، مع مراعاة متطلبات الأمن القومي، وذلك لإتاحة إمكانية تخصيص أموال إضافية للتنمية الاجتماعية

والاقتصادية"[٢]. وتخفيض عبء ديون البلدان النامية بما يخدم الأولويات الاجتماعية يعد أيضا ذا أهمية بالغة.

١١٠ - وفي عالم تسيطر عليه مصالح اقتصادية وسياسية قوية، نادرا ما تثار مسائل قلة المناعة والحرمان. وهناك العديد من السياسات التي صممت لكي تراعي في جوهرها اعتبارات اقتصادية أو مالية على الأمد المتوسط على الأقل - تهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان وهي بالتالي تزيد من قلة المناعة. وتساهم الاقتصادات الوطنية القليلة المناعة في تقليل المناعة لدى جميع سكانها ولكن بالخصوص بالنسبة للأفراد المعرضين والمجموعات المعرضة للخطر داخل تلك البلدان. وتلك الظروف قائمة بالنسبة لبعض الأشخاص في جميع البلدان، ومع ذلك نادرا ما يستمع إلى أولئك الأشخاص. والاستماع إلى صوت الضعفاء يتطلب الصبر والوعي والإحساس والاستعداد لفتح سبل الاتصال مع الآخرين. ومن مسؤولية الأقوياء و "المحظوظين" والأشخاص الذين يعتقدون أنهم لا يغلبون في المجتمع أن يعملوا على الحد من قلة المناعة والحرمان. وفي نهاية المطاف، فإن تقييم أي مجتمع يكمن في مدى نجاحه في الاعتراف بأوجه اللا مساواة داخله ومكافحتها. وليس هناك من سبيل آخر إذا كانت التنمية مفهوما اجتماعيا وإذا كان البشر محور الاهتمام.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/1996/VI.8) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، والمرفق الثاني، برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول، الالتزام ٩.

المرفق

قائمة المشاركين

الخبراء

ستيفن بركمان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
عزت ع. فتاح (كندا)
آنا ماريا داميني دي فرابولا (أوروغواي)
ميريل جيمس - سيبرو (ترينيداد وتوباغو)
سوديبيو ماركوس (اندونيسيا)
لويش كارلوس ميريجي (البرازيل)
كيتسيلي مولوكومي (بوتسوانا)
ديلينا ج. نيكولاس (الفلبين)
بول ثيمبا نياثي (زمبابوي)
رياض طبارة (لبنان)
اسحاق ويراب (ناميبيا)
سفيتو اورسيتش (سلوفينيا)
كاتالين زمفير (رومانيا)

المراقبون

ريزوانول إسلام (منظمة العمل الدولية)
آنا لويسا كورتيس (الأمم المتحدة)
مايكل كندل (الأبرشية الأسقفية لنيويورك)
جيمس لانغ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
جون لورانس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
توني ورين (المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية)
إيلينا زمفير (جامعة بوخارست)

الأمانة العامة للأمم المتحدة

شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
جون لانغمور
أندريه كراسوفسكي
بوب هوبر

- - - - -